

متطلبات عصنة النظام الميزانياتي ومساهمتها في تعزيز شفافية الموازنة العامة للدولة الجزائرية ضمن

القانون العضوي 18-15

The Requirements of Modernizing the Budgetary System and its Contribution to Enhancing the Transparency of the General Budget of the Algerian State Within Organic Law 18-15

الرميصاء بن ماضي¹، مصباح حراق²¹المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، مخبر دراسات استراتيجيات التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة

benmadi.roumaissa@centre-univ-mila.dz

²المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، مخبر دراسات استراتيجيات التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة

m.harrag@centre-univ-mila.dz

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تبين مدى مساهمة متطلبات عصنة النظام الميزانياتي ضمن القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، في تعزيز شفافية للموازنة العامة للدولة الجزائرية و ذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم العامة حول النظام الميزانياتي وشفافية المالية العامة في الإطار النظري للدراسة، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة من خلال أسلوب الاستبيان حيث وزعت الاستمارة على موظفي مديرية البرمجة والمتابعة بولاية ميله البالغ عددهم 30 فرد و لتحليل البيانات و اختبار الفرضيات من خلال استخدام برنامج الإحصائي spss و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن متطلبات عصنة النظام الميزانياتي في تعزيز شفافية الموازنة العامة للدولة بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: عصنة النظام الميزانياتي؛ تخصيص القانون العضوي 18؛ شفافية المالية العامة؛ الحوكمة؛ مكافحة الفساد.

معلومات حول المقال

تاريخ المقال

الاستلام: 25 أبريل 2025

القبول: 18 جوان 2025

النشر: 30 جوان 2025

المؤلف المراسل

الرميصاء بن ماضي

البريد الإلكتروني:

benmadi.roumaissa@centre-univ-mila.dz

حقوق النشر © 2025، المركز الجامعي عبد

الحفيظ بوالصوف، ميله. هذه مقالة ذات وصول

مفتوح بموجب ترخيص CC BY-NC-ND.

الاقتباس المقترح

بن ماضي، ر. مصباح، ح. (2025). متطلبات

عصنة النظام الميزانياتي ومساهمتها في تعزيز

شفافية الموازنة العامة للدولة الجزائرية ضمن

القانون العضوي 18-15، مجلة اقتصاد المال

والأعمال، المجلد 9، العدد 2، ص ص 194-214

DOI : 10.58205/fber.v9i2.1985

Abstract: This study aims to show the extent to which the requirements of modernizing the budget system within the Organic Law 18-15 on Finance Laws contribute to enhancing the transparency of the Algerian state's general budget by addressing the general concepts about the budget system and the transparency of public finances in the theoretical framework of the study, relying on the descriptive analytical approach, to achieve the objectives of the study The case study method was relied on through the questionnaire method, where the form was distributed to the 30 employees of the Directorate of Programming and Follow-up in the wilaya of Mila. To analyze data and test hypotheses through the use of statistical program SPSS, this study has found that the requirements of modernizing the budget system in enhancing the transparency of the state budget in Algeria.

Keywords: modernization of the budget system; allocation of Organic Law 18-15; fiscal transparency; governance; anti-corruption..

م إ م أ

1. مقدمة

ان تحديث الميزانية و إصلاح الدولة و التسيير العمومي فقد أصبح موضوع دوليا في الفترة الأخيرة ، فقد قامت الجزائر بإعطاء اهتمام كبير لهذا الموضوع مثلها مثل باقي البلدان ، لكن متطلبات هذا الإصلاح ألزمت بذل جهود مضاعفة للاستجابة للتسيير السليم للمال العام ، فقد اكتسب هذا الموضوع جدية في الآونة الأخيرة ذلك بسبب ضغوطات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، اتجهت الجزائر إلى برنامج عصرنة النظام الميزانياتي من أجل مواكبة كل المتغيرات الخارجية والممارسات الدولية وتجاوز كافة الصعوبات التي واجهت النظام السابق كانت أول خطوة تقوم بها الجزائر هي إصدار القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية في 2018 الذي يعمل على المساهمة في خلق بيئة ملائمة للتنفيذ حيث تم اللجوء إلى تبني ممارسات دولية الحديثة من أجل إصدار بيانات مالية موثقة و موثوقة ، إن توفير الشفافية كان من أبرز أهداف الإصلاح من أجل ترشيد الموارد المستخدمة ذلك من خلال تغيير نمط التسيير العمومي و اعتماد آليات الحوكمة و أبعادها في كل مراحل الموازنة العامة وتجسيد الشفافية فكل مرحلة من هذه المراحل كشرط أساسي أكثر مصداقية لأنها كيان مستقل يعتمد على مؤشرات الشفافية والموضوعية ، إن الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج التي تسعى لتحقيق الأهداف يعمل على إرساء شفافية للموازنة العامة ويسمح بتحقيق هدف تبني الممارسات الدولية من خلال التزام السلطة العليا بتنفيذ هذا الإصلاح.

1.1. التساؤل الرئيسي

بناء على ما سبق نطرح إشكالية البحث من خلال السؤال الرئيسي الآتي:

- كيف يمكن لمتطلبات عصرنة النظام الميزانياتي بالجزائر أن تساهم في تعزيز شفافية الموازنة العامة للدولة ؟

2.1. الأسئلة الفرعية

للإجابة على السؤال الرئيسي تم تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم مستحدثات عصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر ؟
- ما هو موقع الجزائر من الترتيب الدولي من حيث شفافية الموازنة العامة ؟
- هل تساهم مستحدثات عصرنة نظام الميزانياتي في تعزيز شفافية الموازنة العامة للدولة ؟

3.1. فرضيات الدراسة

للإجابة عن الأسئلة المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- تحتل الجزائر متدنية دوليا حسب مؤشر الموازنة المفتوحة لسنة 2023 وسن قوانين صارمة للموازنة العامة تتكيف مع الممارسات الدولية.
- إن تطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية المنصوص عليها في القانون العضوي 18-15 يساهم في تعزيز وضوح المعلومات المالية العامة والحد من الفساد المالي في الجزائر.
- أن عصرنة النظام الميزانياتي من خلال القانون العضوي 18-15 وتبني الميزانية المبنية على النتائج تساهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية العامة.

4.1. المنهج المستخدم

للإجابة عن الأسئلة الفرعية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لإبراز المعالم المتعلقة بمتطلبات عصرنة النظام الميزانياتي بالجزائر و قد تم تحليل مدى تكريس المحاور الكبرى للقانون العضوي 18-15 ، تحليل بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة لتقييم شفافية الموازنة العامة للجزائر ، أما المنهج الإستقرائي قد تم استخدامه في

الدراسة الميدانية عن طريق استخدام برنامج الإحصائي (SPSS) لمعالجة وتفرغ الاستثمارات الخاصة بالاستبيان واستخلاص النتائج.

5.1. إسهامات الدراسة

تكون من خلال تقديم التوصيات التي قدمتها المؤسسات الدولية من أجل تبني الأساليب الحديثة من أجل تحقيق شفافية للموازنة العامة للجزائر وتفعيل القانون العضوي 18-15 من أجل التسيير الفعال لموارد الدولة. وذلك من خلال:

- إبراز دور عصرنه النظام الميزانياتي في تحسين إدارة الموارد وتعزيز الكفاءة المالية؛
- تسليط الضوء على مؤشر الموازنة المفتوحة وترتيب الجزائر لسنة 2023 وتقديم توصيات حسب ترتيبها؛
- الإلمام بعصرنه النظام الميزانياتي ضمن القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية.

2. النظام الميزانياتي في الجزائر ومتطلبات عصرنه

أصبح التوجه الدولي نحو تحديث تقنيات في التسيير العمومي من خلال تبني أساليب حديثة في نطاق تنفيذ وإعداد الموازنة العامة للدولة سعياً لتحقيق الشفافية والمصادقية في تسيير المال العام، فقد تم التركيز على عصرنه نظام شامل وكفيل بإعداد وتنفيذ الموازنة العامة معتمداً على كل الاجراءات المقبولة دولياً.

1.2. أسباب عصرنه النظام الميزانياتي في الجزائر

بعد الاستقلال اعتمدت الجزائر على نظام ميزانية الوسائل التي تم أخذه عن النظام الميزانياتي الفرنسي إلا أن الجزائر لم تقم بموائمة النظام حسب متطلبات اقتصادها سنقوم بذكر النقائص التي أدت الى عصرنه النظام الميزانياتي .

لقد تميز النظام الميزانياتي بالجمود حيث لم يتم تعديله حسب متطلبات القرن العشرين. اختلال في تصنيف النفقات حيث تصنف حسب الطبيعة في ميزانية التسيير وتصنف من جهة أخرى حسب القطاعات الاقتصادية في ميزانية الاستثمار اي لا توجد تنسيق في تصنيف النفقات. (مسعي، 2014، صفحة 82) غياب خطة استراتيجية توضح اولويات النفقات وتحديد موارد بطريقة عقلانية . محدودية استعمال وسائل الاعلام الالي للحصول على بيانات متعلقة بالتسيير الميزانياتي اي عدم توفر مبدأ الشفافية. (mondial, 2006) .

2.2. اهداف عصرنه النظام الميزانياتي بالجزائر

قد تم تحديد أهداف عصرنه النظام الميزانياتي حسب الاولوية في اعداد وتنفيذ القوانين مع متطلبات العصر كما يلي:

- السعي لتنفيذ الموازنة بشكل عقلائي وفعال؛
- ايجاد طرق للتسيير تساعد على قياس مدى تحقيق الاهداف المعلن عنها وقياس فعاليتها في تحقيق النتائج اعطاء حق التدخل للبرلمان في اطار الترخيص ومراقبة النفقات لتوفير المزيد من الشفافية؛
- توسيع قدرة وزارة المالية في اطار تسيير النفقات العمومية . (محمد، 2023، صفحة 436)

3.2. المحاور الكبرى لتطبيق عصرنه النظام الميزانياتي بالجزائر

ان عصرنه النظام الميزانياتي في الجزائر يعتمد على المحاور التالية:

1.3.2. المجال القانوني: من خلال مجمل التدخلات التي يقوم بها المسؤولين لموائمة الاطار التشريعي مع الاجراءات المتبعة بالاعتماد على مبادئ الدستور فمن خلال تقييم القانون 84-17 فهو اصبح غير قادر على التماشي مع متطلبات الحديثة فأصبح من الضروري تحديث نظام المالية العامة ليتلاءم مع مستجدات الحالية وتحقيق الأهداف المسطرة من خلال قانون عضوي فعال له قيمة سامية مقارنة بمختلف القوانين العادية. (شبايكي، 2016، صفحة 408)

2.3.2. موازنة البرامج حول النتائج: يتم اعداد الموازنة من خلال جمع الموارد الممنوحة لكل الوزارات بتحديد النفقات المخصصة للدولة وتحقيق احتياجات المواطنين وتنفيذ الاهداف المسطرة لكل ادارة، حيث يجب على كل مسؤول اعداد برنامج يضم فيه النتائج المنتظرة ومؤشر الاداء حتى تكاليف المواد الضرورية حيث يقوم المسؤول كل دورة تقديم جدول مفصل للحسابات التي التوصل اليها لكي يتم تقييم الاهداف المسطرة، حيث يتم تبويب النفقات متوسطة الاجل حسب الاهداف الاستراتيجية والبرامج المخطط لها ن طرف كل وزارة. (samuel، 2006، صفحة 106)

3.3.2. تقييم الأداء: من خلال اجراءات يتم وضعه للمسيرين لتقييم الاداء تقييم النتائج التي تم التوصل اليها ووضع اطار تصوري لوسائل التقييم للموظفين واستخدامات الموارد وتقديم الخدمات والنتائج المحصلة لاستنتاج أثر الاداء على السياسة العامة. (طرشي، 2020، صفحة 131)

4.3.2. التصنيف الجديد للنفقات العامة: تم اعادة تبويب النفقات العامة من خلال اسلوب موازنة البرامج والأداء وتغيير مدونة الحسابات لموازنة الدولة لكي تصبح متجانسة للسماح بالمقارنة الزمنية والمكانية، سيصبح من السهل اعداد تقديرات للموازنة بشكل سهل، هذا يجعل من الرقابة المالية فعالة من خلال جمع وتوحيد النفقات في مدونة واحدة. (طرشي، 2020، صفحة 132)

5.3.2. البرنامج المعلوماتي لنظام التسيير الميزانياتي: يتم ذلك من خلال توفير ترسانة من الانظمة الحديثة والملائمة الي تساعد في تعزيز قدرات الادارات ووضع برنامج خاص بالنفقات التي تسعى لتغطية الاحتياجات المالية، يعمل على توفير نظام يتم وضعه في كل المراكز الاعلام الالي للمعلومة المالية ومديرية العامة للضرائب يعزز استعماله من فعالية التسيير الرشيد للموازنة العامة. (محمد، 2023، صفحة 438)

3. شفافية الموازنة العامة ومدى تجسيدها في الجزائر

بسبب الاهتمام الكبير في وضع قواعد صارمة للشفافية حيث ان ارساء قواعد الشفافية لا يقف فقط في اعداد الموازنة العامة بل ان الشفافية اصبح الاهتمام حتى في شفافية المعلومات والاعتماد على مبدأ المساءلة القانونية للمسيرين اصبح حتمية اقتصادية لا بد منها من أجل تقييم أداء الموازنة العامة.

1.3. تعريف شفافية الموازنة العامة للدولة

لقد تم اعطاء العديد من التعاريف التي وضعت للشفافية الموازنة العامة سنذكر منها ما يلي: قد تم تعريفها ما يلي: "انها قدرة كل الافراد في الدولة على الحصول على كافة المعلومات والإحصائيات المتعلقة بكافة أنواع الانفاق ومجموع الدخول أو الايرادات". (مبروك، 2015، صفحة 05) من خلال التعريف السابق يمكننا القول بأن الشفافية هي السماح للمواطنين كافة بالإطلاع على المعلومات بكل سهولة فيما يخص النفقات والإيرادات العامة للدولة من خلال توفير نشرات وإحصائيات حول كل مراحل الموازنة العامة وضمان الحصول بكل بساطة هذا يساعد في ضمان مساءلة القانونية للحكومة.

2.3. مبادئ الشفافية والمساءلة المالية حسب مؤشر الموازنة المفتوحة

يركز هذا المؤشر على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تتعلق بشفافية الموازنة العامة في كل مراحل إعدادها سنذكرها فيما يلي (مسعود، 2021، الصفحات 231-231):

1.2.3. الاذن المسبق: يتم المصادقة على الاجراءات التي تتعلق بالإنفاق العام والتحصيل من طرف السلطة التشريعية قبل ان يتم تطبيق هذه الاجراءات من طرف السلطة التنفيذية؛
2.2.3. الوحدة: تقديم مختلف الإحصائيات المتعلقة بالنفقات والإيرادات العامة المنتظرة من الأنشطة المالية التي تقدمها الحكومة التنفيذية؛

3.2.3. الشمولية: يجب على الحكومة ان تقوم بتقديم صورة واضحة وشاملة وتكن محدثة خلال السنة لأعمال الحكومة ؛

4.2.3. الدورية: يجب على الحكومة الالتزام بموعد محدد أثناء السنة من أجل إعداد الموازنة العامة من أجل تقديمه للبرلمان من أجل المصادقة عليه، ثم الانتقال الى مرحلة التنفيذ من طرف الحكومة الى أن يتم تقديم الحسابات النهائية للجمهور والمجلس الاعلى للرقابة شريطة أن تكون التقارير منتظمة و في الوقت المناسب؛

5.2.3. الخصوصية: لإعطاء نظرة دقيقة وواضحة عن كافة النفقات العامة ،يجب على الحكومة أن يتم تصنيف النفقات حسب اطر عالمية وتحظى بالقبول العام ؛

6.2.3. الشرعية: يجب أن تكون كل الاعمال التي تقوم بها الحكومة تتصف بالانسجام مع القوانين ،وإذا وجد خلل في تطبيق مبدأ الشفافية فيجب على المجتمع المدني تقديم مختلف التوصيات التي يتم تعديلها؛

7.2.3. سهولة العرض: تعتبر الميزانية اهم وثيقة لمساءلة الحكومة لذلك يجب ان يتم تقديمه بطريقة واضحة ودقيقة ويمكن فهمها من طرف الجمهور كبير ذو مستويات تعليمية وفنية مختلفة متمثل هذا الجمهور في أعضاء البرلمان والمجتمع المدني؛

8.2.3. الوسائل والغايات: يجب ربط أهداف الحكومة وخططها مع مدخلات ومخرجات الميزانية وتوضيح الاهداف التي يجب تحقيقها والنتائج قابلة للقياس. (محمد، 2023، صفحة 442)

3.3. متطلبات تعزيز شفافية الموازنة العامة

للموازنة العامة دورة مستمرة تتضمن مراحل مختلفة فيها أحداث ماضية وحاضرة ومستقبلية تتعاقب كل عام ، حيث تنقسم هذه الدورة الى اربع مراحل ابتداء بالتحضير من طرف السلطة التنفيذية ثم الاقرار من طرف السلطة التشريعية ثم التنفيذ لتليه الرقابة، هناك ممارسات ومبادئ يجب اخذ بها من أل ضمان شفافية الموازنة وتعزيز الرقابة سنوضح بعض النقاط للمراحل سابقة الذكر: (بلجيلاي، 2021، الصفحات 475-477)
- من الضروري توفير جدول زمني لإعداد الموازنة وإعطاء وقت كافي للسلة التشريعية للنظر في مشروع الموازنة
- ضرورة توفير آليات لإدارة وتنسيق النشاطات للموازنة ضمن اطار شامل للسياسة المالية؛

1.3.3. تقييم شفافية الموازنة العامة للجزائر بالاعتماد على مسح الموازنة المفتوحة: يقوم هذا المؤشر بتقييم مدى شفافية الموازنة العامة بالمقارنة مع موازنات أخرى ،يتم اعداد هذا المسح من قبل مختصين مستقلين في البلدان المراد تقييمها حيث يتم طرح 109 سؤالاً لتقييم مدى توافر الوثائق والمعلومات التي تتعلق بالموازنة العامة للجمهور هذا المسح يعتبر مؤشر لقياس حقائق متعلقة بالموازنة ومدى امكانية اتاحة فرصة الاطلاع على الموازنة العامة وفي مختلف مراحلها للجمهور ،حيث يتم مبدأ التقييم على ان تكون هناك 8 وثائق رسمية موفرة على الانترنت ويتم قياس توقيتها وشموليتها بحيث تحصل كل دولة على مقياس من 0 إلى 100 تشير درجة الشفافية 61 أو أكثر من خلال الاعتماد على مسح الموازنة العامة على ثماني 08 وثائق رئيسية

للموازنة والتي يجب على الدولة ان تنشرها حيث يقوم المسح بتقييم كل وثيقة من هذه الوثائق من خلال اتاحتها للجمهور ومدى شموليتها، ان الجدول الموالي يوضح الاتاحة الاجمالية لوثائق الموازنة العامة بالجزائر لعام 2023.

الجدول 1. ما مدى شمولية محتوى وثائق الموازنة التي اتاحتها الجزائر للجمهور؟

وثيقة الموازنة الرئيسية	الغرض من المستند ومحتوياته	السنة المالية التي تم تقييمها	درجة محتوى المستند
البيان التمهيدي للموازنة	كشف المعلومات لواسعة للسياسة المالية قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وتحديد التوقعات الاقتصادية للحكومة والإيرادات المتوقعة والنفقات والديون	2023	تم نشرها للاستخدام الداخلي
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	المقدم من قبل السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليه وهو يوضح بالتفاصيل مصادر الإيرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغييرات المقترحة في السياسة وكذلك المعلومات الأخرى الضرورية لفهم الموقف المالي للدولة	2023	23
الموازنة المقررة	الموازنة التي تم اعتمادها من السلطة التشريعية	2023	61
موازنة المواطنين	اصدار مبسط وأقل فنية لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة التابعين للحكومة مصمم خصيصا لنقل المعلومات الرئيسية إلى الجمهور	2022	تم نشره في وقت متأخر
التقارير السنوية	تشتمل على معلومات حول الإيرادات الفعلية التي يتم تجميعها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها والديون المستدانة على المستويات المختلفة والتي يتم اصدارها كل 3 أشهر أو كل شهر	2022	تم نشرها للاستخدام الداخلي
المراجعة نصف السنوية	تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة حتى منتصف السنة المالية بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية وتوقعات نتائج الموازنة	2021	لم يتم انتاجها
تقرير نهاية السنة	يعرض موقف حسابات الحكومة في نهاية السنة المالية و يحتوي على تقييم للتقدم المحرز في انجاز أهداف سياسة الموازنة	2021	وتم نشرها للاستخدام الداخلي
تقرير التدقيق	صادر عن جهاز الرقابة العليا تعمل هذه الوثيقة على فحص وسلامة واكتمال الحسابات نهاية العام للحكومة		لم يتم انتاجها

م إ أ

199

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير مسح الموازنة المفتوحة لعام 2023، الجزائر على موقع: [Open Budget](#)

[Survey Alegria 2023 | International Budget Partnership](#)

الجدول 2. تطور مؤشر الموازنة المفتوحة في الجزائر 2012-2023.

السنوات	2012	2015	2017	2019	2023
المؤشر	13	19	3	2	15
الرتبة	100/82	102/86	115/103	117/112	125/105

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير مسح الموازنة المفتوحة، الجزائر، مرجع سبق ذكره

نلاحظ من خلال ما سبق بأن الجزائر تحتل المراتب الاخيرة في عملية إتاحة المعلومات والوثائق الرسمية المتعلقة بالموازنة العامة للدولة، قد لاحظنا ان مجمل القيم التي تحصلت عليها الجزائر خلال فترة (2012-2023) لم تتعدى درجة 20 حسب مفتاح القراءة الخاص بمؤشر الميزانية المفتوحة فإن المعلومات نادرة أو لا توجد معلومات، إن هذا النقص في المعلومات ونوعيتها التي يتم الافصاح في القوائم المالية التي تعتبر من مخرجات نظام المحاسبة العمومية، يعود السبب الأساسي في ضعف الشفافية الموازنة العامة ذلك من خلال عدم إتاحة فرصة الاطلاع عن المعلومات لأن نظام المحاسبة العمومية يقدم فق الحساب الختامي الذي لا يمكن أن يقدم معلومات تمتاز بالوضوح والشفافية نتيجة استخدام أساليب محاسبية وتقنيات تقليدية، كما أنه لا يتم تقديم المعلومات في الوقت المناسب بالإضافة الى ذلك عدم اشراك المواطن في عملية اعداد وتنفيذ الموازنة العامة مما جعل من هذه المعلومات غير كافية وغير واضحة . (العامة، 2023)

من خلال المعلومات التي ظهرت في الجدولين السابقين لقد وجدنا أن درجة الشفافية في الجزائر 15 لسنة 2023 اعلى بشكل ملحوظ من الدرجة التي حصل عليها في عام 2021 لقد قامت الجزائر ببعض التدابير سنذكر منها :

- عملت الجزائر على زيادة إتاحة المعلومات حول الموازنة.
- نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية على الانترنت.
- زيادة المعلومات المتوفرة في الموازنة المقررة.
- عدم نشر الموازنة للمواطنين على الانترنت في الوقت المناسب.

يرجع هذا التدهور لمؤشر الميزانية المفتوحة في الجزائر الى عجز وقصور النظام الميزانياتي الذي يفتقد الى توفير معلومات مالية تتميز بالجودة الذي لا يلبي حاجات المستخدمين اي انه لا يوجد افصاح كامل عن أداء الحكومة في الفترة المعنية من أجل تحقيق المساءلة عن الأداء . (عبدوس، 2021، صفحة 260)

هناك بعض التوصيات التي تم تقديمها من طرف خبراء مسح الموازنة المفتوحة سنة 2023 من أجل تعزيز شفافية الموازنة العامة في الجزائر :

- يجب على الجزائر نشر البيان التمهيدي للموازنة وموازنة المواطنين والتقارير السنوية وتقرير نهاية العام عبر الانترنت في الوقت المناسب.
 - انتاج ونشر تقرير المراجعة والتدقيق النصف السنوي عبر الانترنت في الوقت المناسب.
 - العمل على وضع آليات تجريبية لإشراك الجمهور أثناء صياغة الموازنة ورصد تنفيذ الموازنة. (العامة، 2023)
- 2.3.3. متطلبات تعزيز شفافية الموازنة العامة في الجزائر: من خلال ما تم التوصل اليه في تقرير مسح الموازنة المفتوحة لسنة 2023 خاصة ولللسنوات التي سبقتها عامة، فقد وجدنا أن الجزائر قد حققت مستوى

متدني وضعيف في مؤشر الشفافية و من خلال هذا الوضع سنجد جملة من المتطلبات التي ستساهم في تجسيد شفافية الموازنة العامة بالجزائر: (بلجيلاي، 2021، الصفحات 481-482)

- ينبغي على السلطة التنفيذية محاولة تحقيق نتائج أعلى من 60 درجة في مؤشر الموازنة العامة مما يسمح بنشر وإتاحة المعلومات للموازنة العامة من خلال تقديم المعلومات ونشرها باستمرار؛
- يجب على السلطة التنفيذية الالتزام بتوفير شفافية الموازنة من خلال المعلومات التي يحتاجها المواطنون، مثل توفير معلومات لتنفيذ الموازنة خلال السنة؛
- زيادة فرصة مشاركة عامة وجعلها أكثر شمولاً لكي تشارك جميع الفئات خاصة تلك المهمشة؛

4.3. تعزيز شفافية الموازنة العامة في ظل مستحدثات عصنة النظام الميزانياتي بالجزائر

انطلقت الجزائر بإصلاحات للأنظمة الميزانية التي بدأت سنة 2001، التي تسعى إلى إصلاح وتحديث هياكل تتماشى مع مختلف الرهانات الوطنية والدولية لوضع قاعدة متينة لبناء استراتيجية تنمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاهتمام بطرق التسيير والمراقبة على الأموال العمومية.

- المستحدث المتعلق بالقانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية

يتعلق هذا القانون بقوانين المالية وقواعد المالية العامة وكيفية تنفيذها لقد جاءت نصوص قانونية تتعل بالشفافية والإفصاح سندكرها في نقاط التالية: (18-15، 2018)

- يجب على وزير المالية في نهاية كل سنة مالية تقديم عرضاً شاملاً ومفصلاً حول مختلف عمليات التسوية أمام الهيئات المختصة للبرلمان في حالة وجود خلل في التوازن العام؛
- وجوب وضع تبريرات للاعتمادات المالية اللازمة من أجل تغطية نفقات الدولة كل سنة؛
- تقارير عن الوضعية المالية والآفاق الاقتصادية والاجتماعية على الامد المتوسط من أجل إبراز مختلف التوازنات الاقتصادية المالية التقديرية؛
- وضع ملاحق تفسيرية متعلقة بالتدابير الجديدة؛
- تقديم أي وثيقة تشمل معلومات ضرورية ومفيدة؛
- وجوب ارفاق مشروع قانون تسوية الميزانية بتقرير لمجلس المحاسبة أن يتضمن نتائج تطبيق قانون المالية للسنة المعنية ويكون مصادقاً لحسابات الدولة حسب المبادئ الخاصة بالشفافية.

4. الدراسة الميدانية

تم استخدام أسلوب الاستبيان في هذه الدراسة الميدانية لأنه من أكثر الأساليب استخداماً من قبل الباحثين لجمع البيانات، لقد تناولنا كيفية إعداد الاستبيان وتوزيعه على أفراد مجتمع الدراسة، بالإضافة إلى التعرض للمنهج المتبع في الدراسة ومختلف الأساليب الإحصائية التي استخدمت لمعالجة نتائج الدراسة الميدانية.

1.4. منهج وعينة الدراسة

من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية كي تفي بالغرض للدراسة الميدانية وتحقيق الأهداف المسطرة منها، فكان لابد اتباع منهج يعمل على تسهيل الدراسة وتحديد الأسباب والنتائج التي ترتبت عنها، فمن خلال طبيعة الدراسة المتوقع الحصول عليها من أجل التعرف على رأي أطارات مديرية متابعة وبرمجة الميزانية لولاية ميله حول دور عصنة النظام الميزانياتي بالجزائر في تجسيد مبدأ شفافية الموازنة العامة، لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، فقد تم تحديد مجتمع الدراسة من خلال مجموعة من المعايير لقد كان القبول ضمن

مجتمع الدراسة من خلال الوظيفة العليا في السلم الاداري للمديرية مع توفر المدة الكافية للخبرة فقد تم التركيز على الأشخاص الأكثر خبرة، تم تحديد حجم العينة بشكل مسبق فقد تم توزيع استمارة الاستبيان على 32 إطار وقد تم استرجاعها كافة ولم يتم استبعاد أية استمارة نظرا للحاجة لآراء إطارات المديرية .

2.4. محاور الاستبيان

لقد شمل الاستبيان 35 سؤالاً لقد تم تبويب الاسئلة إلى 6 محاور أساسية ويمكن عرضها فيما يلي :

- المحور الأول: تضمن الأسئلة المتعلقة بالمعلومات الشخصية عن أفراد العينة وشملت العبارات من 01 إلى 05.
 - المحور الثاني: تضمن الأسئلة المتعلقة بالإصلاح الميزانياتي وشملت العبارات من 01 إلى 07 .
 - المحور الثالث: تضمن الأسئلة المتعلقة بمساهمة القانون العضوي 15-18 في عصنة النظام الموازاتي وشملت العبارات من 01 إلى 05 .
 - المحور الرابع: تضمن الأسئلة المتعلقة بمساهمة القانون التمهيدي للمحاسبة العمومية الجديد وشملت العبارات من 01 إلى 05.
 - المحور الخامس: تضمن الأسئلة المتعلقة بآليات تحقيق الشفافية ومتطلبات تحقيقها في الموازنة العامة للجزائر شملت العبارات من 01 إلى 07.
 - المحور السادس: تضمن الأسئلة المتعلقة بمتطلبات القانون العضوي 15-18 في تعزيز شفافية الموازنة العامة في الجزائر شملت العبارات من 01 إلى 06.
- حيث تم اعداد الاستبيان على الشكل المغلق الذي يحدد الاجابات المحتملة لكل سؤال وقد استخدمنا

الجدول 3. تعريف معاملات مقياس ليكرت

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مقياس ليكرت.

3.4. صدق أداة الدراسة

تم الاعتماد على معاملات ثبات أداة الدراسة لكل محور باستخدام معامل ألفا كرونباخ وذلك بالاعتماد على نتائج الدراسة والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول 4. يوضح معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
الإصلاح الميزانياتي بالجزائر	7	0.719
مساهمة القانون العضوي 15-18 في عصنة النظام الميزانياتي	5	0.715
مساهمة القانون التمهيدي للمحاسبة العمومية الجديد	5	0.730
آليات تحقيق الشفافية ومتطلبات تحقيقها في الموازنة العامة للجزائر	7	0.744
متطلبات القانون العضوي 15-18 في تعزيز شفافية الموازنة العامة في الجزائر	6	0.728

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل ثبات الدراسة قد تراوح بين (71%) أمام عبارات المحور المتعلق بالإصلاح الميزانياتي بالجزائر وهو معامل مرتفع، و بالنسبة لعبارات محور مساهمة القانون العضوي 15-18 في عصرنة النظام الميزانياتي قد تراوح بين (71%) وهو معامل ثبات مرتفع كذلك، بالنسبة لعبارات محور مساهمة القانون التمهيدي للمحاسبة العمومية الجديد قد تراوح بين (73%) وهو معامل مرتفع أيضا يمكن استخلاص أن النسبة الاجمالية لمعامل ألفا كرونباخ يقدر ب(72%) هو معامل ثبات مرتفع ومقبول إحصائيا لأغراض البحث العلمي في مجال الدراسة كونها نسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة المقبولة (60%) وبالتالي يتم التأكد من صدق وثبات فقرات الاستبيان لتصبح صالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

4.4. أساليب المعالجة الإحصائية وحدود الدراسة

ومن استخدام أدوات الاحصاء بهدف الوصول إلى دلالات قيمة تدعم موضوع الدراسة تم استخدام برنامج spss لمعالجة البيانات من خلال:

- حساب ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.
- استخدام مقاييس النزعة المركزية من خلال حساب التكرارات والمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لوصف البيانات .
- يتم وضع درجات الموافقة وفق المجالات التالية: [1-1.80] غير موافق بشدة، [1.81-2.60] غير موافق، [2.61-3.40] محايد، [3.41-4.20] موافق، [4.21-5] موافق بشدة.

5.4. خصائص عينة الدراسة

قد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي لوصف خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس والعمر، المستوى التعليمي، الوظيفة، سنوات الخبرة، وان دراسة خصائص العينة تفيد في معرفة طبيعة النتائج التي تم التحصل عليها في الدراسة .

الجدول رقم 5. خصائص عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية

المتغير	الخيارات	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	15	46.9
	أنثى	17	53.1
العمر	29-39 سنة	14	43.8
	40-49 سنة	13	40.6
	50-59 سنة	4	12.5
	أكثر من 60 سنة	1	3.1
	ليسانس	12	37.5
المؤهل العلمي	ماستر	7	21.9
	ماجستير	1	3.1
	دكتوراه	1	3.1
	دراسات أخرى	11	34.4
	مدير	1	3.1
المؤهل الوظيفي	نائب مدير	0	0

م.إ.م.أ

إطار	8	25
رئيس مكتب	9	28.1
مكلف بتقديرات الميزانية	0	0
متصرف	6	18.8
متصرف رئيسي	1	3.1
مفتش رئيسي للميزانية	4	12.5
مفتش مركزي للميزانية	2	6.3
عون تنفيذ	1	3.1
الخبرة	10-5 سنوات	34.4
	15-10 سنة	34.4
	20-15 سنة	21.9
	أكثر من 20 سنة	9.4

مصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معظم أفراد العينة كانوا من جنس الإناث وذلك بنسبة 53.1 %، بينما أن نسبة الرجال كانت 46.9% أما بالنسبة للعمر فكانت معظم المستقصيين من 29 إلى 49 سنة بنسبة 83%، أما المؤهل العلمي قد لاحظنا أن أغلب أفراد العينة لها درجة علمية متمثلة في شهادة ليسانس بنسبة 37.5 % وشهادة دراسات أخرى بنسبة 34.4 % مما يدل على أن أفراد العينة على وعي كافٍ بالإصلاحات الحاصلة مما يساعد في إعطاء نتائج جيدة للدراسة مما يؤدي إلى فهم أسئلة الاستبيان وإعطاء إجابات دقيقة وواضحة، بالنسبة للمؤهل الوظيفي فقد تم اختيار الفئة المناسبة لديها قدر كافٍ من المعرفة بالعصرنة فقد كانت نسبة رؤساء المكاتب تقدر ب 28.1% أما إطار فبنسبة 25% مما يدل على أن الفئة جيدة، أما عنصر الخبرة فكانت أكبر نسبة في مجال محصور ما بين 5 و 15 سنة مما يجعل الفئة مناسبة لأن الخبرة تفوق 10 سنوات في هذا المجال.

6.4. تحليل وتفسير نتائج الإصلاح الميزانياتي في الجزائر

إن هذا المحور متعلق بنتائج عصرنة النظام الميزانياتي بالجزائر حيث يقدم لنا الجدول أدناه معلومات عن العبارات المتعلقة بالإصلاح الميزانياتي بالجزائر والذي تم ملاحظته حسب آراء أفراد العينة فقد استجابت العينة لأسئلة المحور الأول بنسبة اجمالية 69.22% بالموافقة هذا يدل على أن المحور قد تلقى قبول من قبل أفراد العينة، كما نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي لفقرات هذا المتغير محصورة ما بين (3.50 – 4.06) وذلك بقيمة تقدر ب (3.85) وهي تقع ضمن مجال موافق حسب مقياس ليكرت، وهذا يدل على أن عصرنة النظام الميزانياتي جاءت تماشياً مع الاجراءات والسياسات التي تم اتخاذها من طرف الدولة في اصلاح الموازنة العامة وتحديث التسيير العمومي.

الجدول 6. الإصلاح الميزانياتي بالجزائر

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الارتباط	معامل
---------	---------	-------------------	----------	-------

مؤشر	مؤشر موافق	مؤشر موافق	مؤشر موافق	مؤشر موافق	مؤشر موافق	مؤشر موافق	مؤشر موافق	مؤشر موافق	مؤشر موافق
0.594	0.435	4.06	4	26	2	0	0	التكرار	تهدف وزارة المالية لإصلاح المحاسبة العمومية من خلال الإصلاح الميزانياتي
			%12.5	%81.3	%6.3	0	0	النسبة %	
0.560	0.659	3.78	1	26	2	3	0	التكرار	القانون العضوي بالجزائر يسمح بملائمة الاطار التشريعي مع مستجدات النظام الميزانياتي
			%3.1	%81.3	%6.3	%9.4	%0	النسبة %	
0.554	0.782	4.03	7	21	3	0	1	التكرار	يعتمد الإصلاح الميزانياتي على نظام موازناتي متعدد السنوات على أساس البرامج
			%21.9	%65.6	%9.4	%0	%3.1	النسبة %	
0.508	0.508	4.00	4	24	4	0	0	التكرار	اجراءات هيكله النفقات العمومية وتنفيذها من متطلبات الإصلاح الميزانياتي في الجزائر
			%12.5	%75.0	%12.5	%0	%0	النسبة %	
0.531	0.564	4.06	6	22	4	0	0	التكرار	يضمن الإصلاح الميزانياتي وضع نظام للمعلومات للتنسيق بين الإطار المحاسبي والميزانياتي
			%18.8	%68.8	%12.5	%0	%0	النسبة %	
0.744	0.950	3.50	2	18	8	2	2	التكرار	يهدف الإصلاح الميزانياتي لادخال الجوانب العلمية
			%6.3	%56.3	%25.0	%6.3	%6.3	النسبة %	
0.788	1.016	3.53	3	18	6	3	2	التكرار	يسعى إصلاح الموازنة العامة للإدخال النواحي العلمية والعملية في كل مراحل الموازنة العامة بكل شفافية
			%9.4	%56.3	%18.8	%9.4	%6.3	النسبة %	

م إ م أ

205

صدر: من إعداد الباحثة باستخدام نتائج spss.

7.4. تحليل وتفسير نتائج مساهمة القانون العضوي 15-18 في عصرنه النظام الميزانياتي بالجزائر

من خلال الجدول أدناه يقدم معلومات وصفية للعبارة الخاصة بهذا المحور من خلال ملاحظتنا نجد أن أفراد العينة قد استجابات قد اتضح لنا بأن نسبة 70.64% " بالموافقة " ، هذا يدل على أن المحور الثاني قد تم قبوله بشكل جيد من طرف أفراد عينة الدراسة، كما نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي لإجمالي العبارات محصورة ما بين (3.81-4.06) وذلك بقيمة تقدر ب (3.87) وهي تقع ضمن مجال الموافقة حسب مقياس ليكارت

وهذا يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة موافقون حول تحديث مجال التسيير العمومي بإصدار القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية وبشكل كبير في تكريس وتنفيذ المحاور الكبرى لعصرنة النظام الميزانياتي ودخوله حيز التنفيذ سنة 2023.

الجدول 7. مساهمة القانون العضوي 15-18 في عصرنة النظام الموازناتي

معامل الإرتباط	الإرتباط المعياري	المتوسط الحسابي							
			بشدة موافق	موافق	محايد	غير موافق	بشدة موافق	التكرار	
0.548	0.474	3.97	3	25	4	0	0	التكرار	يهدف القانون العضوي إلى
			%9.4	%78.1	%12.5	%0	%0	النسبة	اصلاح التسيير العمومي من أجل الوصول للفعالية
0.469	0.647	4.03	6	22	3	1	0	التكرار	يسعى القانون العضوي
			%18.8	%68.8	%9.4	%3.1	%0	النسبة	لتعزيز شفافية المعلومات الظاهرة بالميزانية العمومية
0.368	0.435	4.06	4	26	2	0	0	التكرار	حسب القانون العضوي يتم
			%12.5	%81.3	%6.3	%0	%0	النسبة	تقدير النفقات والإيرادات العامة على أساس تقدير متعدد السنوات
0.593	0.950	3.50	3	16	8	4	1	التكرار	يعتمد الاصلاح على توجيه
			%9.4	%50.0	%25.0	%12.5	%3.1	النسبة	المسيرين ومراقبة الأداء
0.580	0.644	3.81	2	24	4	2	0	التكرار	يسعى القانون العضوي على
			%6.3	%75.0	%12.5	%6.3	%0	النسبة	تحسين مضمون مشاريع قوانين المالية

م.إ.م.أ

206

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام نتائج spss.

8.4. تحليل تفسير نتائج مساهمة مشروع قانون المحاسبة العمومية الجديد

يقدم لنا الجدول أدناه رقم 08 معلومات وصفية للعبارات المتعلقة بهذا المحور حسب آراء أفراد العينة فقد استجابت العينة للأسئلة بـ الموافقة بنسبة إجمالية 70.64% كما نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي محصور بـ 3.87 و 4.03 وهو يقع ضمن مجال الموافقة حسب مقياس ليكارت وهذا ما يشير إلى أن العبارات قد لاقت قبول حول المشروع قانون المحاسبة الجديد الذي جاء ليوكب التطورات الحاصلة في مجال المالية العامة من أجل تكييف هذا القانون مع مستجدات المعايير الدولية.

الجدول 8. مساهمة القانون التمهيدي للمحاسبة العمومية الجديد

معامل الإرتباط	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
----------------	-----------------	-----------------	-----------------

			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
0.712	0.660	3.87	3	24	3	2	0	التكرار	يسعى القانون التمهيدي للمحاسبة على محاسبة الحقوق المثبتة بدلا من محاسبة الصندوق
			%9.4	%75.0	%9.4	%6.3	%0	النسبة	
0.771	0.647	4.03	7	19	6	0	0	التكرار	اعتماد المحاسبة على أساس الحقوق المثبتة يوفر قوائم مالية صادقة
			%21.9	%59.4	%18.8	%0	%0	النسبة	
0.464	0.595	3.97	5	21	6	0	0	التكرار	تطبيق المحاسبة المالية من خلال ربط التكاليف والنواتج بالسنة المالية المعنية اي أن التسجيل للحقوق يكون بالإثبات الفعلي
			%15.6	%65.6	%18.8	%0	%0	النسبة	
0.774	0.878	3.94	8	17	4	3	0	التكرار	اعتماد محاسبة التكاليف يسمح بقياس تكاليف الخدمات
			"25.0	%53.1	%12.5	%9.4	%0	النسبة	
0.733	0.840	3.94	7	18	6	0	1	التكرار	الاعتماد على محاسبة التكاليف تسمح بقياس تكاليف الخدمات المؤداة
			%21.9	%56.3	%18.8	%0	%3.1	النسبة	

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام نتائج spss.

9.4. تحليل وتفسير نتائج آليات تحقيق الشفافية

م إ أ

207

من خلال أدناه نجد معلومات وصفية للعبارات الخاصة بآليات تحقيق الشفافية وقد لاحظنا من خلال آراء العينة أن المستقصين قد استجابوا لأسئلة المحور الأول للموافقة بنسبة 51.9% أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أنه يجب تحقيق الشفافية ، كما نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي تتراوح ما بين 3.47 و 4.16 و هذا ما يشير إلى اتجاه الموافقة ما يبرر أن الجزائر برغم كل المحاولات التي تم تطبيقها إلا أنها لا تزال بعيدة في تجسيدها بشكل عام ، لذا يجب التوجه التدريجي لتطبيق الآليات.

الجدول 9. آليات تحقيق الشفافية ومتطلبات تحقيقها في الموازنة العامة للجزائر

معامل الارتباط	الإحزاف المعياري	المتوسط الحسابي							
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
0.670	0.842	3.47	2	16	9	5	0	التكرار	وضع التعليمات الحكومية بما يتلاءم مع القواعد القانونية المعمول بها
			%6.3	%50.0	%28.1	%15.6	%0	النسبة	
0.539	0.619	3.44	0	16	14	2	0	التكرار	تصميم قواعد واضحة للنشر المحدد فيها المعلومات الملزم توفيرها
			%0	%50.0	%53.8	%6.3	%0	النسبة	
0.606	0.787	3.66	4	15	11	2	0	التكرار	وضع مواعيد للنشر والمسؤولية القانونية
			%12.5	%46.9	%34.4	%6.3	%0	النسبة	

النتيئة عن عدم النشر									
0.715	0.941	3.78	6	17	6	2	1	التكرار	وضع النصوص القانونية والإجراءات في متناول المواطن وأصحاب المصلحة
			%18.8	%53.1	%18.8	%6.3	%3.1	النسبة	
0.733	0.808	4.16	10	19	2	0	1	التكرار	توفير جدول زمني يتميز بالثبات لإعداد الموازنة وإعطاء الوقت الكافي للسلطة التشريعية لمعينة في مشروع الموازنة
			%31.3	%59.4	%6.3	%0	%3.1	النسبة	
0.383	0.619	3.94	4	23	4	1	0	التكرار	يلزم تقديم وصف لأهم الاجراءات التي تتعلق بالنفقات وصرف الايرادات ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف سياسة الموازنة
			%12.5	%71.9	%12.5	%3.1	%0	النسبة	
0.696	0.915	3.47	2	17	8	4	1	التكرار	دعم مشاركة الرأي العام في اعتماد مشروع الموازنة العمومية
			%6.3	%53.1	%25.0	%12.5	%3.1	النسبة	

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام نتائج spss.

م إ م أ

208

10.4. تحليل وتفسير نتائج آليات تحقيق الشفافية ومتطلبات تحقيقها في الموازنة العامة للجزائر

يقدم الجدول أدناه معلومات وصفية للعبارات الخاصة بآليات تحقيق الشفافية ومتطلبات تحقيقها في الموازنة العامة للجزائر، لقد لاحظنا أن آراء العينة قد استجابت لأسئلة المحور بالموافقة بنسبة إجمالية تقدر ب 54.91%، كما نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي محصورة ما بين 3.47 و 4.16 في مجال القبول هذا يشير إلى أن العبارات قد لاقت قبول حول تعزيز مبادئ الشفافية في الجزائر يترتب عليه الوقوف على جملة من المتطلبات الضرورية التي تسعى إلى إرساء الشفافية من خلال مبادرة الموازنة المفتوحة فقد احتلت الجزائر مركز متدني مقارنة مع الدول الأخرى

الجدول 10. آليات تحقيق الشفافية ومتطلبات تحقيقها في الموازنة العامة للجزائر

معامل الارتباط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي							
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
0.670	0.842	3.47	2	16	9	5	0	التكرار	وضع التعليمات الحكومية بما يتلاءم مع القواعد القانونية المعمول بها
			6.3%	50.0%	28.1%	15.6%	0%	النسبة	
0.539	0.619	3.44	0	16	14	2	0	التكرار	تصميم قواعد واضحة للنشر المحدد فيها
			0%	50.0%	53.8%	6.3%	0%	النسبة	

المعلومات الملزم توفيرها									
وضع مواعيد للنشر	التكرار	0	2	11	15	4	3.66	0.787	0.606
والمسؤولية القانونية	النسبة	0%	6.3%	34.4%	46.9%	12.5%			
الترتبة عن عدم النشر									
وضع النصوص القانونية	التكرار	1	2	6	17	6	3.78	0.941	0.715
والإجراءات في متناول	النسبة	3.1%	6.3%	18.8%	53.1%	18.8%			
المواطن وأصحاب									
المصلحة									
توفير جدول زمني يتميز	التكرار	1	0	2	19	10	4.16	0.808	0.733
بالتبات لإعداد الموازنة	النسبة	3.1%	0%	6.3%	59.4%	31.3%			
وإعطاء الوقت الكافي									
للسلطة التشريعية									
لمعابنة في مشروع الموازنة									
يلزم تقديم وصف لأهم	التكرار	0	1	4	23	4	3.94	0.619	0.383
الاجراءات التي تتعلق	النسبة	0%	3.1%	12.5%	71.9%	12.5%			
بالنفقات وصرف									
الايادات ومدى مساهمتها									
في تحقيق أهداف سياسة									
الموازنة									
دعم مشاركة الرأي العام	التكرار	1	4	8	17	2	3.47	0.915	0.696
في اعتماد مشروع الموازنة	النسبة	3.1%	12.5%	25.0%	53.1%	6.3%			
العمومية									

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام نتائج spss.

11.4. تحليل وتفسير نتائج متطلبات القانون العضوي 18-15 في تعزيز شفافية الموازنة العامة في الجزائر
من خلال الجدول أدناه يقدم لنا معلومات وصفية للعبارة الخاصة بمتطلبات القانون العضوي 18-15 في تجسيد شفافية الموازنة العامة في الجزائر، من خلال ملاحظتنا لأراء أفراد العينة نجد أنهم استجابوا لأسئلة هذا المحور بنسبة إجمالية تقدر ب 63.03% ب الموافقة، كما نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي محصور بين 3.81 و 4.16 وهذا ما يؤكد اتجاه الموافقة فقد لاقت عبارات هذا المحور قبول عام كون القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية قد جاء ليساهم في التسيير السليم للمال العام وكل الممارسات الدولية نجد أن التنفيذ لا يزال بعيد فيجب توفر الارادة السياسية للتغيير والتجسيد الواقعي.

الجدول 11. متطلبات القانون العضوي 18-15 في تعزيز شفافية الموازنة العامة في الجزائر

معامل الارتباط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي							
			موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	تكرار	توحيد الميزانية العامة يساهم
0.749	0.588	4.09	6	24	1	1	0	التكرار	توحيد الميزانية العامة يساهم

في تسهيل القراءة									النسبة	%0	%3.1	%3.1	%75.0	%18.8			
0.667	0.723	4.16	10	18	3	1	0	التكرار	يلزم اعداد تقارير دقيقة عن								
			%31.3	%56.3	%9.4	%3.1	%0	النسبة	حسن تسيير التي تكون مرفقة بمؤشرات الأداء								
0.678	0.619	4.06	7	20	5	0	0	التكرار	يسمح القانون العضوي 18-15								
			%21.9	%62.5	%15.6	%0	%0	النسبة	بتوزيع الاعتمادات على أساس البرنامج في إعداد الميزانية								
0.431	0.644	3.81	3	21	7	1	0	التكرار	تسيير الحسابات المتعلقة								
			%9.4	%65.6	%21.9	%3.1	%0	النسبة	بالخزينة من خلال مبدأ الشفافية في تسيير الأموال العمومية								
0.806	0.641	4.09	8	19	5	0	0	التكرار	تنفيذ عمليات الميزانية يكون								
			%25.0	%59.4	%15.6	%0	%0	النسبة	تحت رقابة ادارية وقضائية وبرلمانية								
0.599	0.707	4.13	9	19	3	1	0	التكرار	يوفر القانون العضوي 18-15 حرية للمسيرين في المقابل تحمل مسؤولية أكبر في تحقيق الأهداف المسطرة								

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام نتائج spss.

م إ م أ

5. اختبار الفرضيات

210

1.5. اختبار الفرضية الفرعية الأولى

يوجد أثر تحتل الجزائر متدنية دوليا حسب مؤشر الموازنة المفتوحة لسنة 2023 وسن قوانين صارمة للموازنة العامة تتكيف مع الممارسات الدولية ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)"

الجدول 12. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتغير المستقل: سن قوانين صارمة للموازنة العامة للتكيف مع ممارسات الدولية							
الإحصاءات	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة المحسوبة T	قيمة المحسوبة F	معامل الانحدار B	مستوى الدلالة	النتيجة
القيم	a0.133	0.018	0.734	0.538	0.469b	0.05	رفض H1

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج spss.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن معامل الارتباط بيرسون بين بعد سن القوانين الصارمة للموازنة العامة وتعزيز الشفافية قد بلغت قيمته ($r=0.133$)، فهو ذو قيمة موجبة حيث تدل على وجود علاقة طردية وبما أنها قريبة للصفر فهي علاقة ضعيفة جدا بينهما في حين نلاحظ أن معامل التحديد يساوي (1.8%) وهذا ما يعني أن نسبة قدرة تفسير المتغير المستقل "سن القوانين الصارمة مع الممارسات الدولية" للمتغير التابع "تعزيز شفافية الموازنة العامة" ضعيفة، كما يشير الجدول أن قيمة F قد بلغت (0.538) وهي أقل من قيمتها الجدولية

وكذا أن قيمة sig بلغت (0.469) فهي أكبر من (0.05) وفقا لهذه النتائج ترفض الفرضية البديلة H1 التي تقرر بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) تحتل الجزائر متدنية دوليا حسب مؤشر الموازنة المفتوحة لسنة 2023 وسن قوانين صارمة للموازنة العامة تتكيف مع الممارسات الدولية ،نقبل الفرضية الصفريه (H0) التي تقرر بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) تحتل الجزائر متدنية دوليا حسب مؤشر الموازنة المفتوحة لسنة 2023 وسن قوانين صارمة للموازنة العامة تتكيف مع الممارسات الدولية.

2.5. اختبار الفرضية الفرعية الثانية

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) ان تطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية المنصوص عليها في القانون العضوي 18-15 يساهم في تعزيز وضوح المعلومات المالية العامة والحد من الفساد المالي في الجزائر".

الجدول 13. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

المتغير المستقل: تطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية على تعزيز وضوح المعلومات المالية							
الإحصاءات	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة المحسوبة T	قيمة المحسوبة F	معامل الانحدار B	مستوى الدلالة	النتيجة
القيم	0.514a	0.264	0.538	0.773	0.003b	0.05	تقبل H1

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج spss.

م إ م أ

211

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن معامل الارتباط بيرسون بين بعد أن تطبيق مبادئ الحوكمة المنصوص عليها في القانون العضوي 18-15 يساهم في تعزيز وضوح المعلومات المالية وتقليل الفساد المالي في الجزائر قد بلغت قيمته ($r=0.514$) هو ذو قيمة موجبة حيث تدل على وجود علاقة طردية وبما أنها بعيدة عن الصفر فهي علاقة متوسطة بينهما في حين نلاحظ أن معامل التحديد يساوي (26.4%) وهذا ما يعني أن نسبة قدرة تفسير المتغير المستقل "ان تطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية المنصوص عليها في القانون العضوي 18-15" للمتغير التابع "تعزيز وضوح المعلومات المالية وتقليل الفساد المالي في الجزائر" متوسطة ، وكذا أن قيمة sig بلغت (0.003) فهي أقل من (0.05) وفقا لهذه النتائج تقبل الفرضية البديلة H1 التي تقرر بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ،نرفض الفرضية الصفريه (H0) التي تقرر بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) ان تطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية المنصوص عليها في القانون العضوي 18-15 يساهم في تعزيز وضوح المعلومات المالية العامة والحد من الفساد المالي في الجزائر"، أي يوجد تأثير معنوي وواضح على تعزيز وضوح المعلومات المالية والحد من الفساد من خلال الالتزام بتطبيق القانون العضوي 18-15.

3.5. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أن عصرنه النظام الميزانياتي من خلال القانون العضوي 18-15 وتبني الميزانية المبنية على النتائج تساهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية العامة".

الجدول 14. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المتغير المستقل: عصرنه النظام الميزانياتي وتبني ميزانية النتائج على كفاءة تخصيص الموارد

الإحصاءات	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة المحسوبة T	قيمة المحسوبة F	معامل الانحدار B	مستوى الدلالة	النتيجة
القيم	0.388a	0.150	2.303	0.028b	0.028	0.05	تقبل H1

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج spss.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن معامل الارتباط بيرسون بين بعد أن عصنة النظام الميزانياتي من خلال القانون العضوي 15-18 وتبني الميزانية المبنية على النتائج تساهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية العامة قد بلغت قيمته ($r=0.338$) هو ذو قيمة موجبة حيث تدل على وجود علاقة طردية أي توجد علاقة ضعيفة نسبيا بينهما في حين نلاحظ أن معامل التحديد يساوي (15%) وهذا ما يعني أن نسبة قدرة تفسير المتغير المستقل " أن عصنة النظام الميزانياتي من خلال القانون العضوي " للمتغير التابع "تساهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية العامة"متوسطة ، وكذا أن قيمة sig بلغت (0.028) فهي أقل من (0.05) وفقا لهذه النتائج تقبل الفرضية البديلة H1 التي تقر بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ، نرفض الفرضية الصفرية (H0) التي تقر بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) " أن عصنة النظام الميزانياتي من خلال القانون العضوي 15-18 وتبني الميزانية المبنية على النتائج تساهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية العامة".

م إ م أ

6. الخاتمة

212

من خلال ما تم التطرق إليه في دراستنا لمتطلبات عصنة النظام الميزانياتي بالجزائر ضمن القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية بما يتعلق في الممارسات الدولية والاتجاهات الحديثة للتسيير العمومي ، فقد تم سن و اصدار مراسيم تنفيذية التي تعمل تهيئة بيئة ملائمة للعصنة مما يساعد في تعزيز شفافية الموازنة العامة للدولة بالجزائر .

يمكن استخلاص أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

1.6. نتائج الدراسة

1.1.6. نتائج نظرية

إن تبني عصنة النظام الميزانياتي يسمح بتحقيق الأهداف المرجوة لضبط الأداء المالي والإداري وترشيد الانفاق الحكومي من أجل تجسيد الشفافية للموازنة العامة للدولة؛ توجه الحكومة الجزائرية إلى تبني الممارسات الدولية يتطلب توفر العديد من الشروط من خلال تطوير نظام الرقابة وتحديث نظام المحاسبة العمومية؛ سن قوانين صارمة قد تكون ضرورية لتعزيز الشفافية لكنها ليست كافية فهي تحتاج إلى تطبيق فعال ومراقبة مستمرة؛

إن عصنة النظام الميزانياتي تساهم في تحسين الكفاءة المالية العامة لكن يتطلب تحسينات إضافية لتحقيق نتائج أكثر دقة؛

تشير الدراسة إلى أهمية القوانين و الحوكمة و عصنة الميزانية في تعزيز الشفافية والكفاءة المالية .

2.1.6. نتائج تطبيقية

- توفير شفافية أكثر فيما يتعلق بإجراءات تخطيط الموازنة وعملية إعدادها و تحضيرها والرقابة على التنفيذ؛
- يجب توفير دعم سياسي من قبل الأطراف الفاعلة من خلال المشاركة وتنفيذ اصلاح للنظام الميزانياتي للوصول إلى أغراض شفافية الموازنة العامة للدولة؛
- يجب توفير بيئة ملائمة لنشر المعلومات المالية مما يعزز شفافية المالية العامة ككل والموازنة العامة بشكل خاص لأن عدم نشر هذه الأخيرة ليس راجع لعدم القدرة بل عدم توفر ارادة سياسية لذلك في ظل مجتمع مدني.
- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات فيما يلي:
- تعزيز الالتزام بالقانون العضوي 18-15 لضمان تطبيق مبادئ الشفافية والحوكمة؛
 - ضرورة توفير مراكز لتدقيق البرامج المقدمة قبل تقديمها للمصادقة عليها من طرف السلطة التشريعي؛
 - توفير بيئة ملائمة لتطبيق القانون العضوي 18-15 وإجراء دراسات إضافية لفهم تأثير العوامل الأخرى على شفافية المالية العامة؛
 - تحديث البرامج وتكنولوجيا المعلومات من أجل ضمان شفافية أكثر للمعلومات المالية.
7. الإحالات والمراجع :

- Banque Mondial (2007). Algérie-Une revue des dépenses publiques, rapport n-36270 dz,volume1.
- IMF(2012). Fiscal Transparency.Accountability.and risk)
- Mare raffinot et Boris samuel. (2006). les cardres de dépenses à moyen terme Instrument pays à faible revenu ?STATECO N:100
- ministère de finances algérien et banque mondial(27-26 .juin, 2006). projet des Moderinsation des Systém Budgétaire en algérie tunis

م إ أ

213

- احمد بلجيلالي. (جانفي، 2021). تقييم شفافية الموازنة العامة بالجزائر ومتطلبات تعزيزها. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد07(العدد02). الجزائر.
- المرسوم التنفيذي 20-335. (22 نوفمبر، 2020). يحدد كيفية تصميم واعداد الاطار الميزانياتي المتوسط المدى. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 71.
- المرسوم التنفيذي 20-353. (30 نوفمبر، 2020). يحدد العناصر المكونة لتصنيف ايرادات الدولة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(العدد 73).
- المرسوم التنفيذي 20-354. (30 نوفمبر، 2020). يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(العدد 73).
- المرسوم التنفيذي 20-382. (19 ديسمبر، 2020). يحدد شروط اعادة استعمال الاعتمادات الملغاة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(العدد 78).
- المرسوم التنفيذي 20-383. (19 ديسمبر، 2020). يحدد شروط وكيفية حركة الاعتمادات المالية وكذا تنفيذها. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(العدد 78).
- المرسوم التنفيذي 20-385. (19 ديسمبر، 2020). يحدد كيفية تسجيل واستعمال الاموال الخاصة للمساهمات بعنوان البرامج المسجلة في ميزانية الدولة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(العدد 78).

- المرسوم التنفيذي 20-386. (19 ديسمبر، 2020). يحدد شروط استعادة الاعتمادات. *اللاية الرسمية للجمهورية الجزائرية (العدد 78)*.
- المرسوم التنفيذي 20-387. (19 ديسمبر، 2020). يحدد كيفية اعداد جدول المرفق بمشروع قانون المالية للسنة. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (العدد 78)*.
- المرسوم التنفيذي 20-404. (29 ديسمبر، 2020). يحدد كفاءات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (العدد 80)*.
- المرسوم التنفيذي 21-252. (15 فيفري، 2021). يتضمن الادارة المركزية لوزارة المالية. *الرريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (العدد 47)*.
- ايمان عبدوس. (2021). آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهها تبيقها وفق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24 (العدد 01)*. الجزائر.
- حيرش فايزة، رافع محمد. (2023). مستجدات عصرنة النظام الميزانياتي للمساهمة في تجديد شفافية المالية العامة للدولة بالجزائر. - *دراسة استطلاعية بوزارة المالية "جوان 2021"* -. الجزائر، المجلد 17/ العدد 02، مجلة دراسات اقتصادية.
- فايزة حيرش، محمد طرشي. (سبتمبر، 2020). موازنة البرامج والأداء كأسلوب لعصرنة الموازنة العامة للدولة بالجزائر في ظل القانون العضوي 18-15. *مجلة التكامل الاقتصادي*. الجزائر، المجلد 08، العدد 03، الجزائر.
- محمد مسعودي، أمين بن سعيد، علي مسعود. (2021). أهمية شفافيو الموازنة العامة وفق مبادرة الموازنة المفتوحة 2006-2017. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 24 (العدد 01)*. الجزائر.
- محمد مسعي. (2014). سياسة الميزانية في الجزائر خلال فترة 2010-2010: دراسة تحليلية لأهم آثارها الاقتصادية الكلية. ورقلة، جامعة قاصدي مرباح : أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية .
- محمد مسعي. (2020). الإصلاح الميزانياتي في الجزائر : أهميته وصعوبات تطبيقه. *المجلد 10 / العدد 02*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المجلة الجزائرية للمالية العامة: جامعة قاصدي مرباح.
- مسح الموازنة العامة. (2023). الجزائر.
- مغني نادية، مليكة حفيظة شبايكي. (2016). موازنة البرامج والأداء كمدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر. *مجلة الادارة والتنمية المحلية والدراسات*. الجزائر، العدد 09.
- نزيه عبد المقصود مبروك. (2015). شفافية الموازنة العامة للدولة أهميتها وآليات تنفيذها. كلية الشريعة والقانون العدد 30، طنطا.
- وزارة المالية، المديرية العامة للمحاسبة. (2021). المشروع التمهيدي للقانون المتعلق بالمحاسبة العمومية. الجزائر : بتصرف.
- وزارة المالية، المديرية العامة للمحاسبة. (2023). القانون رقم 23-07. يتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي. الجزائر.